المسيحيون... في أرضهم أصلاء

المونسنيور بيوس قاشا

جوابا لصرخة الحق التي يطلقها غبطة أبينا البطريرك مار أغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريرك الكنيسة السريانية الكاثوليكية الأنطاكية واستنكارا للاستهداف المستمر للمسيحيين في العراق منذ نيسان عام 2003 مرورا بأحداث الموصل الأخيرة والتي لا زالت تدمي القلوب، والتي ذهب ضحيتها العديد من المسيحيين في محلات عملهم وفي بيوتهم.

دعت اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام والمركز الكاثوليكي للإعلام في لبنان إلى تنظيم يوم تضامني مع مسيحيي العراق يوم السبت 13 آذار الماضي وتحت شعار "صليب العراق ينزف، فمتى القيامة؟".

واختتم اليوم التضامني بقداس إلهي أقامه غبطة أبينا البطريرك مار أغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريرك الكنيسة السريانية الأنطاكية الكاثوليكية، إذ ألقى عظة معبّرة ناشد فيها ذوي الإرادة الصالحة من مسلمين ورؤساء دول إلى وقفة أخوية شجاعة للدفاع عن المسيحيين، حيث يُقتلون بدماء باردة.

نعم، كان لابدّ أن يكون هذا اليوم التضامني، وكان لابدّ من صرخة شجاعة في وجه الأقوياء، كصرخة غبطة أبينا عبر رسالته إلى كبار المسؤولين لإحساس الضمير، وإشعار الذين بيدهم مقاليد الحكم أن يكونوا أمناء لمناصبهم بأن يدافعوا عن الضعفاء في بلدهم، وعن المسيحيين سكان العراق الأصليين، بناة حضارة الرافدين.

نعم، لم يشهد العراق يوماً ما شهده منذ سنوات إلا حوادث القتل الدامي لأجدادنا في الجيل الأول من القرن العشرين... فمنذ أربعة أجيال وأبناء العراق فريسة للأنانية والمصالح الدنيوية الزائلة، وتحت أحكام قاسية. فمن الحروب إلى الحصار إلى التقشف حاصد الفقراء، وصولاً إلى الاحتلال زارعَ الموت والتهجير والقتل والتنكيل كما بالأحياء، هكذا بالأموات. وكأن الحقد ملأ القلوب، والضغينة سادت ملكة على إعلاء اسم الشر والدمار، فكانت العقيدة سبباً لنحر الكثيرين، وبطاقات الأشخاص علامة لفريسة وحشية، جثث ملقاة هنا وهناك، فأصبح عراقنا غابة للإرهاب، ومرتعاً لذئاب وحشية وقاتلة، وأفسدت الأرض بالمقابر الجماعية، ولوّث ماء أعظم نهرين في جنة عدن بدماء الأبرياء وضحايا الليالي السوداء، وعناصر القتل والعقيدة، وما شابه ذلك. ومع هذه الأحداث، وضمن هذا المخطط المميت، خصّصت صفحات لقتل واستهداف المسيحيين وسلب أموالهم. وسار قطار الظلام من البصرة إلى بغداد وصولاً إلى الموصل ذات الجذور المسيحية الأصيلة. ومن خبر مؤلم إلى آخر، ومن هدف إلى آخر، فكان تفجير الكنائس والأديرة ثم مسلسل خطف المطارنة والكهنة والشمامسة والمؤمنين الأبرياء وفي وضح النهار، وأمام أعين السلطة...

وامتدّ المسلسل إلى تهجير وخطف ذوي المهن، أولئك الذين بذلوا عرق جباههم لبناء البلد وإعلاء اسمه من أطباء ومهندسين وتجّار وكسبة، غير مبالين لشرائع سماوية كانت أو وضعية، ولا حتى إنسانية، ولم يفرّقوا بين النساء والأطفال وكبار العمر وصولاً إلى تفجير البيوت التي أخلاها ساكنوها خوفاً من جبروتهم الظالم وإلى استهداف باصات الطلبة.

المسيحيون أصلاء في بلاد الرافدين، لهم جذور عميقة في العراق، وليس كما يحلو للبعض بوصفهم طوائف أو جاليات أو أقليات تخدم مصالح الغرب... إنهم يمثلون شريحة مهمة جداً من شرائح المجتمع العراقي، وكانت هذه الشريحة تعيش بأمن وسلام تامّين مع بقية شرائح المجتمع العراقي قبل الاحتلال، وكانت الأجواء سائدة في جميع أنحاء العراق ولا أحد كان يسأل عن شخص ما إذا كان مسيحياً أو سنياً أو شيعياً، بل كلهم كانوا عراقيين، وكانوا جميعاً يتقاسمون المعاناة، ويشاركون بعضهم البعض المصير الواحد، كما وكان الجميع يعرفون جيداً أن المسيحيين هم الصخرة الصلدة التي عليها يقوم العراق، ومن أجله ساهموا في نموّ وازدهار البلاد، كما كانت طبقات المجتمع في الواقع بمثابة موزائيك يعجّ بمختلف الأقليات "رغم أنني أتحفظ على هذه الكلمة" التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. وأظن أن المسلمين هم أحوج إلى المسيحيين في هذا الوقت أكثر من أي وقت آخر، لأن خلوّ العراق من المسيحيين أو إضعافهم لا يعني أن المسلمين سيعيشون بأمان وازدهار، بل ستدبّ الخلافات والصراعات بينهم، وستكون مفاعيلها أقصى وأعمق... فنقولها حقيقة وصراحة لأن الرب يسوع علّمنا أن نقول الحق فهو يحرّرنا "يوحنا8:32".

إن هذا الوطن وطننا... إنه وطن آبائنا وأجدادنا... لقد قَتلوا وشرّدوا وذبحوا على مذبح البراءة لا لشيء إلا لكونهم مسيحيين. فكما كان الأشرار في الأمس هم اليوم أحفادهم أكثر وغولاً في الشر، واختراعاً لطرق التنكيل والتعذيب، فلم يتعلموا شيئاً من دروس التعايش واحترام الآخر وحرية العقيدة في ممارسة الإيمان.

لذا نسأل اليوم، وبكل شجاعة إيمانية: أين حقوقنا في العيش الكريم؟ أين حقوقنا في مجال الحياة والوظيفة؟ أين حقوقنا في مجال كسب العلم والمكافأة؟ أين حقوقنا في تدريس دياناتنا في مدارسنا؟ أين حقوقنا في إنسانيتنا؟ أين هم أطباؤنا؟ مَن الذي هجّرهم؟ أين هم مهندسونا؟ مَن الذي طردهم؟ أين هم رجال الأعمال؟ مَن الذي هدّدهم؟ أين هي حريتنا الدينية؟ أين هي حقوق الإنسان؟ لماذا قُتل المسيحيون؟ مَن الذي فجّر الكنائس؟ مَن الذي قتلنا في الأمس واليوم؟ مَن الذي قتل شيخ الشهداء سيدنا رحو؟ مَن الذي قتل الشهداء الأبرياء؟.

مَن... ومَن... ومَن... وتطول القائمة، ولماذا؟ هل يريدوننا أن نكون لهم أتباع، ونعمل مشيئتهم في وقت ينادون بالكلمة الحرة، وبحقوق الآخر؟ يريدوننا أن نؤمن بما يؤمنون، أو كما يشاءون، بما يقرأون ويكتبون، بل علينا أن نقرأ ما يكتبونه لنا، وأن نؤمن بما كتب.

كما يريدوننا بذلك أن نترك جانباً مسيرة إيمان آبائنا وأجدادنا لنكون لهم أتباعاً، بل ربما عبيداً وخدماً، لماذا يريدون منا أن ندفع الجزية؟... نعم، هكذا ساقوا أجدادنا في الماضي، وهاهم اليوم يجدّدون المبتغى، ولكن ربما بطرق غير التي كانت آنذاك. فبئس التاريخ الذي تكتب صفحاته بسكاكين الأشرار، وبسيوف الظالمين والإرهابيين، وبعبوات التهجير ونسف البيوت، بل وبئس أولئك الذين يُنزلون بالآخرين عقاباً باسم الله "جل جلاله" من أجل حذف الآخر من الوجود، أو إبعاده عن أرضه إلى حيث لا يشاء. فالمسيحية لا تشترى بالأموال، ولا تباع بالطائفية والعنصرية المقيتة، ولا تخاف من السيوف الممشوقة لقطع الرقاب، فهي تسلك دائماً طريق الحقيقة في إعلان الشهادة والاستشهاد.

فكل الكتب تشهد للمسيح عيسى الحيّ بأنه رسول السلام والمحبة، وستبقى المسيحية علامة السلام والمحبة والحقيقة... أيجوز أن يكون المواطن المسيحي مهجّراً داخل وطنه، ويمتلك بيتاً محرّماً عليه سكناه؟... فغبطة أبينا البطريرك مار أغناطيوس يوسف الثالث يونان، هذا الرجل الشجاع، الأمين على وديعة الإيمان، الحاضن أولاده في سلام جبّته الكهنوتية الأبوية، كان صوتاً أُذيع من على صفحات القلوب، لتسمعه آذان الضمير، كما قال في عظته، يوم احتفاله بالقداس الإلهي في التضامن من أجل العراق، ما نصّه:

"إن مسيحية المشرق ليست طارئة، أو وليدة اليوم. والمسيحيون ليسوا كما يحلو للبعض وصفهم طوائف أو جاليات تخدم مصالح الغرب"... أننسى ما سطّره التاريخ في الماضي القريب، وبالذات ما يخصّ مدينة الموصل، يوم كان المسلمون والمسيحيون قلباً واحداً، وسلاحاً واحداً، يوم تهديد مدينتهم بالاحتلال من قبل نادر شاه الصفوي "1736-1747" حيث اعتصموا كلهم في كنيسة الطاهرة متضرعين إلى السيدة مريم العذراء لتنقذ مدينتهم من أيادي الشاه الذي اكتسح المشرق بأكمله، ولم ينجُ من بطشه واحتلاله، فكان بأعجوبة سماوية أن أنقذت العذراء مدينة نينوى حيث فرّقت جيشه وعاد خائباً إلى بلاده، جاراً ذيول الخيبة والعار؟ وهل ننسى كيف أنّ الوالي العثماني، حسين باشا الجليلي، قام بترميم كنيسة الطاهرة، ولا زال حتى اليوم ظاهراً للعيان؟...

ولكن ويا للأسف، فإن عدم اكتراث الشعوب لما يتعرض له المسيحيون من إضطهادات في الماضي كما اليوم، علامة مخيفة تقول بأن معظمهم مشتركون في هذه الإبادة. فالدول الكبرى وأطماعها، والشعوب القوية، تتجه لغزو أراضينا، وشراء دورنا، والاستيطان في مناطقنا، بحجّة نشر أديان، أو المحافظة على أديان.

وكوننا سكان البلاد الأصليين، فما كتبَ علينا هو دفع الثمن لهذه الغزوات والفتوحات، واستغلالنا، والعمل على تفريقنا لينالوا مآربهم بكل سهولة، فيعملون جاهدين _ في السر كما في الخفاء _ على إفراغ ديارنا عبر عصابات فاشلة، تضرب أضعف الناس وأفقرهم، ولكن نسوا، أو تناسوا، أنه خزي وعار لكل مَن يدّعي أنه ثوري ومجاهد، ويقتل مواطناً بريئاً لا يملك من الدنيا إلا محبة وطنه، وسلامة عيشه، وحلال رزقه، وإيمانه بعيسى الحي.

أقولها إيماناً بتربيتي: إن العراق بلدي، مُلكٌ للأمناء والأوفياء، وليس مُلكاً للأشرار والأعداء. ولكن ما يحصل، أتساءل: هل هو مخطط منظم لإفراغ البلد من مسيحييه؟ هل هو مخطط دولي لإكمال المشروع السيئ الصيت بأهداف شريرة ولغايات دنيئة، ولمصالح سياسية، لا نعلم مَن يرسم لها، ولا مَن ينفذها، ولا مَن يموّلها؟.

ختاماً... مهما سطت القوة، ومهما كان الجبروت ذئباً، فنحن لن نكون إلا أناساً مسالمين، محبّين للحياة...

ومهما فتكوا بنا، سنبقى في أرضنا، ولن يفيدنا جواز سفر إلى بلد آخر، حتى لو كان ذلك البلد جنة حواء العدنيّة... ما يفيدنا هو تماسكنا، وتقوية روابطنا، وإيماننا بعيشنا الحس الإيماني المسيحي.

فهناك أناس يرسمون لنا مخططاً في سواد الظلام... ولا نيأس فنحن لسنا إلا أبناء الرجاء... ألم يقل غبطة أبينا البطريرك مار أغناطيوس يوسف الثالث يونان: "أن الرجاء لا يخيب، لأن القيامة _ مهما طال العذاب _ سيكون لها الكلام الفاصل، والحدث الأكيد، والعلامة المشرقة"...

ومهما استكبر الشر، ومهما كانت أبواب الجحيم حصينة، لن تقوى على ما وعد لنا الرب يسوع قائلاً: "وأبواب الجحيم لن تقوى عليها" "متى 18:16".

باختصار

دور المواطنة في مكافحة الفساد

إعداد ـ حميد ابو رغيف

تؤدي مسألة المواطنة دوراً كبيراً ومهماً في مسألة مكافحة الفساد وفي الوقت ذاته تؤدي دوراً في تناميها واستفحالها في حال غياب هذا المفهوم عن الفرد، ولعل البعض وربما الكثير لا يعرف بالضبط ما هي المواطنة ، وإذا ما اردنا ان نعرف ونتقصى عن مفهومها سنجد ان هنالك العديد من المفاهيم والتفسيرات المرتبطة بمفهوم المواطنة وسنستعرض هنا بعضاً منها.

مفهوم المواطنة يرجع في اصوله الى الحضارتين اليونانية والاغريقية، ففي الحضارة اليونانية كانت الروابط بين المواطنين فيها وثيقة بدرجة كبيرة بسبب القرابة والصداقة والجيرة واشتراكهم في الحياة اليومية واللغة الواحدة، ولما كانت الحكومة مدنية فقد كان ولاء المواطن اليوناني للدولة المدنية وليس للعشيرة او البلدة التي يعيش فيها، وكانت هذه المواطنة حقاً وراثيا محصورا بأبناء اثينا من الرجال، اما الغرباء فحرموا من هذا الحق، وفي ظل الامبراطورية الرومانية أخذت المواطنة تتسع في جميع اراضي الامبراطورية وتراجع هذا المفهوم بعد سقوط الامبراطورية ومن ثم تطور بعد ذلك لتأثره بحدثين مهمين هما، إعلان استقلال الولايات المتحدة 1776 والمبادىء التي أسست بها الثورة الفرنسية 1789، حيث كانا نقطة تحول مهمة من خلال ما جاءت به الثورة الفرنسية، حيث اصبح مفهوم المواطنة مبنيا على فكرة ان الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات، واستمر تطور هذا المفهوم وبات يتوسع ليشمل فئات من مواطنين لم يكونوا يتمتعون بذلك الحق.

ومفهوم المواطنة وفق دائرة المعارف البريطانية هي "علاقة بين فرد ودولة" وهي تدل ضمنيا على مرتبة من مراتب الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات كما انها تضفي على المواطنة حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وفي علم الاجتماع فإن المواطنة تعني" مكانة او علاقة اجتماعية بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي اي الدولة" ومن خلال هذه العلاقة يقدم الفرد الولاء فيما يتولى الثاني الحماية وتتحد هذه العلاقة فيما بينها عن طريق انظمة الحكم، ويرى العديد من الفلاسفة انه من العقلانية ان يضحي الفرد بجزء من خيره المادي لصالح المجتمع بإعتبار ان الخير الخاص لايمكن تحقيقه من دون الخير المشترك للمجتمع وبناءً عليه فإن المواطنة تحتل وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بأعبائها وهو ما تحدث عنه الرئيس الاسبق للولايات المتحدة جيمي كارتر عند انتهاء مدة رئاسته بقوله " اني عائد الى اعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة المواطن ".

وللمواطنة في العراق حقوق كما ان عليها واجبات فحقوق المواطنة نص عليها دستور العراق في المواد "14- 21" التي تتضمن الحقوق المدنية والسياسية وهي حرية التعبير والتنقل والحصول على المعلومات وحق الفرد في المشاركة السياسية في المجتمع والمواد "22-46" التي تنص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي بشكل عام تشير الى حق الفرد بالعيش في مستوى لائق من خلال توفير العمل والحصول على الخدمات واحترام حق الافراد في التعبير عن الخصوصية الثقافية ضمن الوحدة السياسية المعنية، اما مسؤوليات وواجبات المواطنة فتتمثل بالمسؤوليات الطوعية مثل المشاركة في تحسين الحياة الاسياسية والمدنية والنقد البناء والدفاع عن حقوق الاخرين وحماية الموارد الطبيعية والممتلكات العامة وغيرها، كما ان هنالك مسؤوليات الزامية مثل الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ودفع الضرائب واحترام حقوق الاخرين.

ويمكن بناء مسألة الحقوق والواجبات وفق اعتبارات عدة منها تنقية مفاهيم المواطنة فمن خصائص المواطنة ان تنظر بعين السواء للمواطنين في المجتمع ككل وتقف من المواطنين على مسافة واحدة دون أي تمييز وانقاذ مفهوم ملكية الدولة من اباحة السطو والاعتداء بالتثقف على ان ملك الدولة يساوي ملك الشعب وفي المقابل يجب ان لا تترك الدولة بكل مؤسساتها المواطن يتخبط بدوامة من الازمات وتضييق الخناق عليه مما يساعد على اتخاذه منحا آخر يبعده عن المواطنة.

امتيازات المسؤول ومكاسبه أوْلى وأوْجب!

حميد الموسوي

يبدو ان ما يجري على الساحة العراقية المأزومة بالمشاكل والمتاعب والتدهور الامني والاقتصادي والخدمي، ومايدور في اروقتها السياسية من مماطلة في تشكيل الحكومة العراقية المعطلة منذ اربعة شهور وما ينجم عن هذه المماطلة من توقف المشاريع الحيوية وتأخر اقرار القوانين وتعطل الحياة العامة وما يعرض العملية السياسية لخطر التدويل والتدخلات الاجنبية وربما انهيار التجربة الديمقراطية الوليدة.

وما يعانيه المواطن العراقي -فضلا عما ذكر- من عوز وحاجة وحرمان لابسط مقومات الحياة الحرة الكريمة، يبدو ان كل هذه الكوارث لاتعني بعض المسؤولين العراقيين ولا تلامس مشاعرهم ولاتحرك ضمائرهم لامن قريب ولا من بعيد، وفي مقدمة اولئك المسؤولين: البرلمانيون السابقون وعلى وجه ادق بعض الجشعين منهم. يبدو انها تخص عوالم اخرى وتفتك بأقوام يضمرون لهم العداوة وينصبون لهم البغضاء ويتوعدونهم بحرب ابادة وهلاك!.

والا بماذا نفسر مطالبة بعض البرلمانيين السابقين بقطع اراض في مركز مدينة بغداد ومشروطة بمساحة ستمائة متر مربع برغم كل ما يدور وما ذكرنا الا جزءا يسيرا من طوفان جارف؟!. الم يكفهم ما اغرقوا فيه من امتيازات مادية وعينية ومعنوية طيلة وجودهم في مقاعد البرلمان لاكثر من اربع سنوات؟ الم تكفهم مليارات الدولارات من رواتب خرافية ومنح سنوية وايفادات متواصلة وصفقات وهمية ومشبوهة، ومساكن مترفة، وسيارات همر فارهة، وجوازات سفر دبلوماسية وحج وعمرة شملت حتى اقاربهم وجيرانهم ناهيك عن الرواتب التقاعدية الضخمة برغم قصر خدمتهم والتي تراوحت بين ستة اشهر واربع سنوات.

كبار المسؤولين في العالم وفي مقدمتهم رؤساء الدول والوزراء والبرلمانيين والمستشارين يعودون الى وظائفهم السابقة ودورهم ومناطق سكناهم القديمة بمجرد انتهاء فترة خدمتهم وتركهم المناصب فخورين بما اعتبروه تكليفا خدموا من خلاله اوطانهم وشعوبهم. فما الذي قدمه البرلمانيون العراقيون مقارنة بأبسط مسؤول وبأعلى مركز ومنصب دولي مع فخامة الرواتب والامتيازات التي حصلوا عليها والتي لم يتقاض مثلها اكبر مسؤول عربي او اجنبي ولو بنسبة 5% ؟!.

وحسنا فعل السيد امين بغداد حين رفض الطلب واقترح انشاء مساكن لكافة المسؤولين داخل المنطقة الخضراء يشغلونها طيلة فترة مواصلتهم الخدمة ويتركونها بعد انتهاء خدمتهم وفي هذا المقترح مجموعة فوائد وإيجابيات في مقدمتها توفير سكن لائق وقريب من مراكز الاجتماعات وتوفيرا للنقل وللزمن وتقليلا من عدد المرافقين والحمايات وأمورا اخرى كثيرة.

مجلس الشعب المصري الذي شارفت دورته على الانتهاء ينتظر الكثيرون من اعضائه المساءلة والوقوف امام جماهيره اولا وامام القضاء ثانيا نتيجة لما تسرب من داخل اروقة ذلك المجلس من تقارير منها تقرير شمل اربعين اسما لنواب لم ينطقوا بكلمة واحدة طيلة السنوات الخمس التي قضوها في المجلس، لم يفتحوا فمهم بأي كلمة حتى بكلمة مجاملة مع النائب الذي يجاورهم خلال الجلسات الدورية ناهيك عن المشاركة في اي نقاش او المطالبة بأية حقوق لجماهيرهم الذين انتخبوهم او الاعتراض على اي قرار او مقترح او مشروع. اكتفوا باسقاط فرض الحضور. وتقرير ثان ضم اكثر من اربعين نائبا لم يشاركوا اطلاقا باي حوار او نقاش ولم يقدموا مقترحا واحدا ولم يعترضوا على اية مسألة ولم يتحدثوا مع زملائهم بجملة مفيدة. اما التقرير الثالث فقد احتوى اسماء النواب الذين شملتهم منح الاعانة الصحية والمعونات التي منحت لهم وقدرت بمبلغ مليار ونصف المليار من الجنيهات المصرية وبحسب المعترضين على هذه المنح فانها تكفي لتجهيز نواقص ثلاثين مستشفى من الاجهزة الطبية الضرورية وبواقع صرف خمسين مليون جنيه مصري لكل مستشفى.

وهناك تقارير اخرى بانتظار اعضاء مجلس الشعب سيقفون عندها طويلا.

وباجراء مقارنة بسيطة بين اعضاء برلماننا وبين المشمولين بالتقارير الثلاث من اعضاء مجلس الشعب المصري نجد مايلي:

1- اذا كان اربعون نائبا مصريا لم ينطقوا بكلمة واحدة فان اضعاف هذا العدد من النواب العراقيين لم يحضروا إصلا الا جلسات معدودة وبعضهم الا جلسة او جلستين فضلا عن ان ينطقوا بكلمة!.

2- اذا كان اربعون نائبا مصريا لم يتحدثوا بجملة مفيدة ولم يشاركوا في حوارات المجلس او يقدموا مقترحات او يعترضوا على قرار معين فان عدد المتحدثين والمشاركين في الحوارات والمعترضين على بعض القرارات لايتعدون اصابع اليد الواحدة من مجموع اعضاء مجلس النواب العراقي السابق والبالغ عددهم 275 نائبا.

3- واذا كان بعض نواب مجلس الشعب المصري قد حصلوا على اعانات صحية وصلت مليار ونصف جنيه مصري خلال خمس سنوات فان هذا المبلغ اقل بكثير من مرتب اعضاء البرلمان العراقي وحماياتهم لشهر واحد فقط، وقد يكون مقاربا لمصاريف الحجاج من البرلمانيين لمرة واحدة، ومساويا لايفادات بعضهم!.

اما السفريات والاعانات الصحية والخدمية والنثرية وغيرها من الصفقات والعقود فلا طاقة لنا باحصائها فضلا عن معرفتها.

وبعد هذا اليس من المنطق والانصاف ان يكف البرلمانيون العراقيون عن المطالبة باي شيء قبل ان يحققوا لجماهيرهم اي شيء؟!.

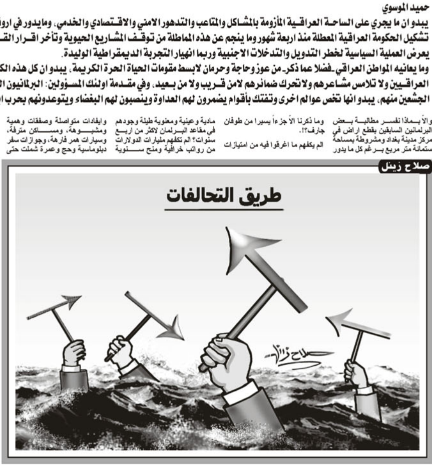صلاح زينل